

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المجمعة
عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
وتقدير الفحص المحدود عليها

— تقرير الفحص المحدود

١ قائمة المركز المالى المجمعة

٢ قائمة الدخل المجمعة

٣ قائمة الدخل الشامل المجمعة

٤ قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المجمعة

٥ قائمة التدفقات النقدية المجمعة

٦-٤ الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٠٠ ()
تلفاكس : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ ()
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

ارتفاعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقواعد المالية المجمعة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

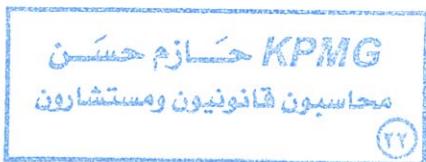
وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وعن أداؤها المالى وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

نقطة انتباه

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١٣٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكاليف الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ حوالي ٧٥ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين ، وقد أفاد المستشار القانوني أنه لم يرد أي إخطار من المحكمة بورود التقرير ولم تحدد جلسة لنظر الموضوع حتى تاريخ شهادته ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني ، كما أورد المستشار القانوني في شهادته أن دعوى إلغاء المقدمة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرحلة الكسب ، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج في ذلك الشأن.



حازم عبد المنعم منتظر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
حازم حسن KPMG



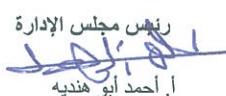
القاهرة في ٣١ مايو ٢٠١٧

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة للشركة وشركتها التابعة
في ٣١ مارس ٢٠١٧

٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	<u>الأصول</u>
١٢١ ٨٦١ ٠٧٢	١١٧ ٢٨٨ ٥٣٧	(٤ ، ٣ - ٣)	<u>أصول ثابتة (بالصافي)</u>
١٤٥ ٩٧٧ ٨٦١	١٤٥ ٧١٧ ١٤٧	(٥ ، ٤ - ٣)	استثمارات عقارية
١ ٦٢٤ ٧٤٦	٧ ٠٢٣ ٥٥٤	(٦ ، ٥ - ٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	٤٤ ٤٦٧ ٥٠٠	(١٢)	ودائع طويلة الأجل
٥٠٩ ٣٤٢ ٤٢٦	٥٧٠ ٣٠٨ ٦٩٤	(٩ ، ١٠ - ٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
<u>٨٢٥ ٥٣٩ ٨٥٥</u>	<u>٨٨٤ ٨٠٥ ٤٣٢</u>		<u>مجموع الأصول غير المتداولة</u>
٥٦٩ ٨٢٧ ٣٩٨	٥٧٣ ٥٣٧ ٠١٠	(٧ ، ٨ - ٣)	<u>الأصول المتداولة</u>
٢ ٩٤٧ ٣٧٩	٣ ٠٣٩ ٩٩١	(٨ ، ٧ - ٣)	أعمال تحت التنفيذ
٧٧٥ ٤٢٦ ٢٦٩	٧٦٤ ٩٥٩ ٩٥٩	(٩ ، ١٠ - ٣)	مخزون
١٦ ١١٧ ٠٧١	٣٠ ٦٦٨ ٠١٤	(١٠ ، ١٠ - ٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
١٣١ ١٩٣ ٧٢٣	١٣٤ ٥٥٦ ٤٣٠	(١١ ، ١٢ - ٣)	مدينون متوزعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
<u>١ ٤٩٥ ٥١١ ٨٤٠</u>	<u>١ ٥٠٦ ٢٦١ ٤٠٤</u>		النقدية بالصندوق والبنوك
<u>٢ ٣٢١ ٠٥١ ٦٩٥</u>	<u>٢ ٣٩١ ٠٦٦ ٨٣٦</u>		<u>مجموع الأصول المتداولة</u>
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٨)	<u>حقوق الملكية</u>
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٣٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
<u>(٢٦٠ ٧٥٠ ٥٢١)</u>	<u>(١٩٩ ٩٨٤ ٤٢٦)</u>		احتياطي قانوني
<u>٩٢٠ ٩٥٨ ٨٥٨</u>	<u>٩٨١ ٦٧٩ ٩٥٣</u>		خسائر مرحلة
<u>(٢٣ ٤٣٢ ٧٢١)</u>	<u>(١٨ ٧٣ ٥٩٢)</u>	(٣٠)	<u>حقوق مساهمي الشركة القابضة</u>
<u>٨٩٧ ٥٢٦ ١٣٧</u>	<u>٩٦٣ ٦٠٦ ٣٦١</u>		الحقوق غير المسيطرة / الأقلية
٨٢ ٥٨٥ ٨٧٦	٧٥ ٤٤٢ ١٨٨	(٢ - ٢٩)	اجمالي حقوق الملكية
٦٦٦ ١٩٢ ٦٤٣	٦٣٣ ٨٨٧ ١٠٠	(٣ - ٧)	
<u>٧٤٨ ٧٧٨ ٥١٩</u>	<u>٧٠٩ ٣٢٩ ٢٨٨</u>		
٢٨ ٣٧٤ ٣٥١	٢٨ ٣٧٤ ٣٥١	(١٣ ، ١٥ - ٣)	<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
٩٨ ٨٧٨ ٢٨٣	١٢٢ ٢٧٧ ٨٥٣	(١٤)	الالتزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)
٢٤١ ٠٨٧ ٨٥٢	٢٤٤ ٨١٠ ٠٠٣	(١٥ ، ١٦ - ٣)	دائنون شراء أراضي
١٢٩ ٤٨٧ ٣٣٧	١٢٥ ٥٣١ ٣٠٥	(١٦)	اجمالي الالتزامات غير المداولة
١٥١ ٥٣٠ ٢١٧	١٥٢ ٩٤٤ ٧٨١	(٩ - ٣)	
١٣ ٣١٨ ٥٠٩	١٢ ٨٧٨ ١٣٦	(١٧)	
١٢ ٢٠٧ ٤٩٠	٣١ ٣٣٤ ٧٥٨	(٢١ - ٣)	
<u>٦٧٤ ٧٤٧ ٠٣٩</u>	<u>٧١٨ ١٣١ ١٨٧</u>		
<u>٢ ٣٢١ ٠٥١ ٦٩٥</u>	<u>٢ ٣٩١ ٠٦٦ ٨٣٦</u>		
<u>مخصص المطالبات</u>			
دفعات مقدمة من عملاء			
دائنون متوزعون وأرصدة دائنة أخرى			
مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية			
التكاليف التقديرية لتنمية الأراضي المباعة			
بنوك - تسهيلات ائتمانية			
الضريبة على الدخل			
<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>			
اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات			

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٤٢) إلى صفحة رقم (٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. أحمد أبو هamed

العضو المنتدب

أ. وائل الحتو

أ. وائل ابو عطيم

رئيس إدارة الحسابات

أ. سيد عامر

صدرت بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٧

تقرير الفحص المحدود "مرفق" ،،،

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

**قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧**

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	ايضاح رقم	العمليات المستمرة
٥٩٥ ٢٠٣	١٠٩ ٣٩٧ ٥٥٧	(١٩ ، ١٨ - ٣)	إيرادات النشاط
-	(٧٨٠ ٨٤٧)	(٢٠ ، ١٨ - ٣)	مردودات مبيعات وحدات
٩٧٤٧ ٦٨٠	١٢٧٠٧ ٣٥٧	(٢١ ، ١٨ - ٣)	إيرادات خدمات مؤداة
١٠ ٣٤٤ ٨٨٣	١٢١ ٣٢٤ ٦٦٧		اجمالي الإيرادات
(٢١٧٨ ٣٩٥)	(١٣٦١٠ ٦٥٠)	(٢٢ ، ١٩ - ٣)	<u>يخصم:</u> تكاليف التشغيل
-	٢٣٦ ٠٧٧	(٢٣ ، ١٩ - ٣)	تكلفة مردودات مبيعات وحدات
(١٨٣٨٠ ٨٧٩)	(٢١ ١٥٨ ٢٢٩)	(٢٤ ، ١٩ - ٣)	تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
(١٠ ٢١٦ ٣٩١)	٨٦٧٩١ ٢٦٥	(٢٥)	مجمل أرباح (خسائر) النشاط
١٠٨٣ ٥٨٨	٩٦٦ ١٠٥	(٢٥)	إيرادات تشغيل أخرى
(٩١٣٢ ٨٠٣)	٨٧ ٧٥٧ ٣٧٠		<u>يخصم (إضافي):</u>
٣ ٩٣٤ ٢٤٨	٧ ٦٩٧ ٩٥٠	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة	
(٣٨١١ ٦٢١)	(٥٣٥ ٨٠٦)	مصاريفات بيعية وتسويقية	
(٧ ٦٦٧ ٦٥٠)	(١٠٥٤٢ ٩٥٦)	مصاريفات إدارية وعمومية	
(٤٩٥ ٩١٢)	(٣٨٥ ٢١٤)	الانخفاض في أرصدة العملاء	
(١٥٨٩ ٠١٨)	-	مخصص مطالبات مكونة	
(١٨٧٦٢ ٧١١)	٧٩ ٢٢١ ٣٤٤		الأرباح (الخسائر) الناتجة من التشغيل
٤١٦ ٤٥٢	-	أرباح بيع وثائق صناديق استثمار	
٢٥٣١٦ ٣٠٩	(١٠٢٠ ٥٤٠)	(التكاليف) لإيرادات التمويلية (بالصافي)	
٦٩٧٠ ٠٥٠	٧٨ ٢٠٠ ٨٠٤	صافي ربح الفترة من العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل	
(٨٣٩٢ ١٩٥)	(١٢ ١٢٠ ٥٨٠)	ضريبة الدخل	
(١٤٢٢ ١٤٥)	٦٦ ٠٨٠ ٢٢٤	صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة بعد ضريبة الدخل	
٥ ١٧٣ ٣٠٧	٦٠ ٧٢١ ٠٩٥	<u>يوزع كما يلى:-</u>	
(٦٥٩٥ ٤٥٢)	٥ ٣٥٩ ١٢٩	مالكي الشركة الأم	
(١٤٢٢ ١٤٥)	٦٦ ٠٨٠ ٢٢٤	الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة	

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٢) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**قائمة الدخل الشامل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧**

من ٢٠١٦/١/١	من ٢٠١٧/١/١	
حتى ٢٠١٦/٣/٣١	حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(١٤٢٢ ١٤٥)	٦٦ ٠٨٠ ٢٢٤	أرباح (خسارة) الفترة
-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
(١٤٢٢ ١٤٥)	٦٦ ٠٨٠ ٢٢٤	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		يوزع كما يلى:
٥ ١٧٣ ٣٠٧	٦٠ ٧٢١ ٠٩٥	مالي الشركة الأم
(٦٥٩٥ ٤٥٢)	٥ ٣٥٩ ١٢٩	الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة
(١٤٢٢ ١٤٥)	٦٦ ٠٨٠ ٢٢٤	

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٤٢) إلى صفحة رقم (٦) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمتنجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة للشركة وشكلتها ٢٠١٧
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

رأس المال المدفوع	إيجابي الإئتمان الافتراضي المرسل المرحلة ختمه مصدرى	حقوق مساهمى الشركة القائمة ختمه مصدرى	الحقوق غير السيطرة / الأقلية ختمه مصدرى	إيجابي حقوق الملكية ختمه مصدرى
١٠٥٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٠١٦ الرصيد في أول يناير
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٦٨٤٥٩٩٩٩٣٦	٨٨٧٣٦٦٤٣٧	٨٨٧٣٦٦٤٣٧
٣٣٩٠٦٤٤٥٧	٣٣٩٠٦٤٤٥٧	٦٥٥٩٥٤٠٢	(١٤٥)	(١٤٥)
٥١٧٣٣٠٧	٥١٧٣٣٠٧	-	-	-
-	-	٥١٧٣٣٠٧	٥١٧٣٣٠٧	٥١٧٣٣٠٧
-	-	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧
-	-	٣٤٣٨٩١١٥٠	(٣٤٣٨٩١١٥٠)	(٣٤٣٨٩١١٥٠)
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٨٦٧٧٧٣٢٢٩	٨٨٥٩٤٠٢	٨٨٥٩٤٠٢
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٦٨٤٥٩٩٩٩٣٦	٨٨٧٣٦٦٤٣٧	٨٨٧٣٦٦٤٣٧
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٦٥٥٩٥٤٠٢	(١٤٥)	(١٤٥)
٣٣٩٠٦٤٤٥٧	٣٣٩٠٦٤٤٥٧	٦٥٥٩٥٤٠٢	(١٤٥)	(١٤٥)
٥١٧٣٣٠٧	٥١٧٣٣٠٧	-	-	-
-	-	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧	٥٠١٧٣٣٠٧
-	-	٣٤٣٨٩١١٥٠	(٣٤٣٨٩١١٥٠)	(٣٤٣٨٩١١٥٠)
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٨٦٧٧٧٣٢٢٩	٨٨٥٩٤٠٢	٨٨٥٩٤٠٢
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	٦٨٤٥٩٩٩٩٣٦	٨٨٧٣٦٦٤٣٧	٨٨٧٣٦٦٤٣٧
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤	٣٨١٦٩٨٩٤

(*) تشير الإضافات المرفقة من صفة رقم (١) إلى صفة رقم (٤٤) جزءا لا يتجزأ من هذه القائم المالية ويقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

**قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧**

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٦٩٧٠٠٥٠	٧٨٢٠٠٨٠٤		صافي ربح الفترة قبل ضريبة الدخل
٦٠٩٢٨٣٣ ٤٩٥٩١٢ ١٥٨٩٠١٨ (٢٢١٧٢٤٣) - (١٧٤٢٨٨٦٣) (٤٤٩٨٩٩٣)	٥٥١٨٥٧٨ ٢٨٥٢١٤ - (٣٤٩٤١٩٨) (٧٦٩٧٩٥٠) ٣٦٥٠٠٢٩ ٧٦٥٦٢٤٧٧	(٥٤) (٩) (١٣)	يتم تسويفه بما يلى:
			اولاً الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية الانخفاض في رصيد العملاء مخصص مطالبات - تدعييم إيرادات فوائد ودائع بالبنوك صافي فوائد مذكولة مستدعاة فرق ترجمة عملات أجنبية
			التغير في الملاءة وأوراق القبض المخزون مدينون وارصدة مدينة أخرى أعمال تحت التنفيذ الدفعات المقدمة من العملاء الدائنون وارصدة دائنة أخرى التكاليف التقديرية لتنمية أراضي مباعة مستحقات هيئة التنمية السياحية المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء المستخدم من مخصص المطالبات صافي التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١٢٢٧٣٥٢٢) (٤٤٨٢٥) (١٢٠٥٢٥٢٧) (٨٢٩٩٧١٢) ٢٥٩١٤٦٣ ١٤٧٣٧٠٠٣ (١٩٤٢٠٩٧) - - (١٠٠٠٠) (٢٢٧٨٢٥١١)	(٨١٨٠٧١٤٨) (٩٢٦١٢) (١٢٢٣٧٤٢٦) (٣٧٠٩٦١٢) ١٧٩٥٧٠٢٧ ٨٨٢٨٩٣٤ ١٣٩٤٥٦٤ ٧٨٧٣٦٢ (١١٨١٦٨) -	(٩) (١٣)	
	٦٥٦٥٣٩٨		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٤١٧٧١٢) ١٦٦٣٣٥٧ - (٨٠٩٥٠) (١٥٦٣٨٥٥)	(٦٠٨٤١٣٧) ٢١٨٠٦٨١ ١٣٠٠٧٥١٩ - ٩١٠٤٠٦٣	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ واستثمارات عقارية مقبولات فوائد ودائع بالبنوك الزيادة في قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة أشهر) ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام صافي النقية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل التسهيلات البنكية التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
٢٢٨٣٨٤٩ ٢٢٨٣٨٤٩	٢٠٠٧٦٥ ٢٠٠٧٦٥		
(٢٢٠٦٢٥١٧) ١٣٤١٢٨٢٠٦ ١١٢٠٦٥٢٨٩	١٥٨٧٠٢٢٦ ١٠٩٩٦٥٨٣٠ ١٢٥٨٣٦٠٥٦	(١١، ١١-٣)	صافي الزيادة (النقص) في النقية وما في حكمها خلال الفترة رصيد النقية وما في حكمها في أول الفترة رصيد النقية وما في حكمها في نهاية الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٤٢) إلى صفحة رقم (٦) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**إيضاحات متممة لقواعد المالية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧**

- ١ - نبذة عن الشركة

(ا) عالم

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأنجته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولأنجته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤/٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / أحمد أبو هنديه وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القواعد المالية المجمعة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣٠).

(ب) غرض الشركة

ب- ١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكنى منكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئته وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأً لتنصيبها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمة سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها أنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلية وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج .

ب- ٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة فى مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنفسن وجولف وإسکواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالات اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

وفقاً لقرار الجمعية العامة الغير عاديه التى انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالى:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية والمحلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها وكذلك إنشاء واقامه كافه المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويحوت السفارى ومراكيز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير واقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمركز التجارى المحلية والعالمية ذات المستوى السياحي واعمال الترويج والتنشيط السياحى بما فى ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء واستئجار وتعمير الأرضى سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى - ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشرك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تتحققها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولأنجته التنفيذية . وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٤٣٪٧٨ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

- ٢ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الاعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

ـ يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

ـ يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيمة العادلة

ـ يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

ـ في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

ـ عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- ٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية:-

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والإلتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم اتباعها لأغراض التجميع

ـ تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة بإستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.

ـ كما يتم قياس كل من المقابل المادي المحول وكذا صافي قيم الأصول المقتناء القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

- ويتم إجراء اختبار الأض محلال سنويًا للشهرة الناتجة من عملية، وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاؤضية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.
 - ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصاروف في القرارات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.
- لا يتضمن المقابل المادي المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المقتنة والمقدمة
وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادي المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإلتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فان أي مقابل مادي محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بنسبتها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتنة.

التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدى إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

- تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة . وليس له حقوق في الأصول والتعهدات بالإلتزامات المرتبطة بالترتيب.
- الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.
- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.
- يتم المحاسبة عن حصة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمنا التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

- يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتبادلة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المجموعة.
- يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطى مؤشراً لاضمحلال قيمة الأصل المحول.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

- يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.
- ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:-
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال ، حيث يتم إعادة تبويب فرق الترجمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).
- الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٣-ج) وخصائص الأضمحلال (٤-٣). تتضمن التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناص الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناصها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروفات عند تكبدها.

جـ- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

من ٣٠ - ٥٠ سنة	مباني
١٠ سنوات	آلات ومعدات
١٦ سنة	أثاث ومفروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
٥ سنوات	أجهزة كمبيوتر
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
٣٠ سنة	أعمال إنشائية
١٠ سنوات	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
٣٠ سنة	المخازن
١٠ سنوات	الشبكات والمرافق
٢٥ سنة	الرصيف البحري
٦ - ١٠ سنوات	أثاث وتجهيزات فندقية
١٠ سنوات	المطبخ ومهام التشغيل
٥ سنوات	شبكات الاتصال والانترنت
١٠ سنوات	مطعم الشاطئ

- هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤-٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجرى أعداد مخطط يستخدمها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الأض محلل المجمعة ، ويتم تسجيل مصرف الإهلاك وخسائر الأض محلل بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري ، ولا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	مباني وإنشاءات
٤٠ سنة	ملحقات المباني والإنشاءات
٥ سنوات	أعمال التكييف والمحولات ولوحة الكهرباء
١٠ سنوات	المصاعد

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللزيمة لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتني من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة لل استخدام في الغرض الذي تم اقتناها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض محلل - إن وجدت (إيضاح ١٤-٣).

٦-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغير المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغير المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لنتائج الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وتبث الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكاليف التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسجيل المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكاليف كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها وتدرج تلك التكاليف في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بحسب قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتبث قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأرض المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأرض (٨-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقعة عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (٤-٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية:

- تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض و مدینیات ، واصول مالية متاحة للبيع.
- تقوم المجموعة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: الإلتزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفهـ الإلتزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم المجموعة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحول ، على ان تعرف فقط كأصل أو إلتزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحافظ بها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، وفقط عندما تمتلك المجموعة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبوييب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبوييبه كأصل محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبوييبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسمهم في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال وأشار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبوييب الارباح أو الخسائر المترافق بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر.

٣- الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبوييب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبوييبه كإلتزام محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبوييبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح

أو الخسائر عند تكبدتها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها أي تكفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة. المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاده لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبلي بها المخطأة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المخطئ على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف باثر مستقل عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر باية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

٤-٣ الأضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخير في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقابلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الأضمحلال الانخفاض الهمام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية يفرد لها يتم تقديرها بالنسبة للأضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقديرها مجموعاً بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقديرها مجموعاً بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المشابهة معاً.
- عند تقييم الأضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقعات استرداد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال وقيمة الخسائر المتباينة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانقليالية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الارجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة سعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.
- إذا اعتبرت المجموعة أنه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الأضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعرف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاكتتاب (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصاً منها أي خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لادة دين مبوبة كمتاحة للبيع في أي فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاحة للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تناول خسائر الأضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الارباح أو الخسائر عكس خسارة الأضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير لقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الأضمحلال للشهرة سنوياً.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقتنية والمتوعد منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستهلاكية أيهما أكبر ، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة المتوقع حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها او لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الأضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك التزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ التزام ، وإذا كان التأثير هاماً فانه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالى لها.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيرادات

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، ولا تحفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقيع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأرضى عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسلیم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بوجبهها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب وبظهور الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العلاماء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق / فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسلیم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة

يتحقق إيرادات المطعم المملوک للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم ، كما يتحقق الإيراد الخاص بيجارات الشقق الفندقية وال محلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتساء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي

خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء

صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر

إعادة تدويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة بإستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر الفترة ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام ، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينطر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،

- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢٢-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراء كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق الملكية.

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم في الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في قوائم المالية المستقلة.

— يمثل بند الاستئثارات العقارية (بالتاسفي) الطاهاز بقائمة المركز المالي للمجموعة في ٣١ مارس ٢٠١٧ فيما يلي:-

(٤) لم تؤدي إملاك الاستئنفات العقارية عن الفترة المالية الممتدة في ٣١ مارس ٢٠١٧ ضمن إملاك التنشيل بيد كفالة المبيعات بقائمة الدخل (إضافة ٢٢).

٦- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	الرصيف البحري مشروعات متنوعة دراسة الفنية لأنشاء محطة محولات كهرباء
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٩٩ ٠٠٠	٢٩٩ ٠٠٠	
١ ٢٧٣ ٤٢٩	٦ ٦٧٢ ٢٣٧	
٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧	
١ ٦٢٤ ٧٤٦	٧ ٠٢٣ ٥٥٤	

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	تكلفة أراضى المرحلة الأولى التي لم تباع بعد تكلفة أراضى المرحلة الثانية التي لم تباع بعد تكلفة أراضى المرحلة الثالثة تكلفة أعمال مشروع صوارى تكلفة أعمال مشروع جمران تكلفة أعمال مشروع طوابا
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٩ ٠٧٦ ٠٨٥	٣٩ ٠١٠ ٧٩٢	
١٢٥ ٢٨٣ ٤٧٦	١٢٢ ٠٢٥ ٠٨٢	
٣٠٦ ٤٣٩ ٧٠١	٣٠٦ ٤٧٥ ٥٢٥	
١٠ ٧٩٣ ٠٣٦	١٠ ٧٩٣ ٠٣٦	
٢١ ٣٢٩ ٨٧٠	٢٦ ٦٢٩ ١٨٢	
٦٦ ٩٥٠ ٢٣٠	٦٨ ٦٠٣ ٣٩٣	
٥٦٩ ٨٢٧ ٣٩٨	٥٧٣ ٥٣٧ ٠١	

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لاحتساب التكاليف التقديرية لمشروع الشركة فى ضوء البيانات المالية والفنية المتوفرة لديها فى ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد انتهتى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة فى ٢٨ يناير ٢٠١٦ . وفى إطار تلك الدراسة لعناصر التكاليف التقديرية وفي ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين إستعانت بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التى بنيت عليها الدراسة السابقة مما يستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أساس إحتساب التكاليف التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل فى زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية فى ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - فى ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التطوير والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والإتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة فى ضوء الإنفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرافق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذى يمنح للشركة القراءة على تحقيق منافع إقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش ، كذلك فى ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الإتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ باثر تلك التعديلات).

٨- أراضى المرحلة الأولى

تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضى صحراوية بمركز سهل حشيش السياحى بالبحر الأحمر بغرض تطويرها سياحياً والمبرم فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للметр الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنويًا وذلك وفقاً لقواعد البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذى تضمن أن الأراضى المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضى المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذى بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للเมตร الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنويًا من تاريخ أول تعاقد أىهما أكبر.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٨٩١ ٣٤٨ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٧ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٠٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٩٢٢ ٥٠٤ ٢٣٢ جنيه مصرى (مقابل ٢٣١ ٧٥١ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٥٣ جنيه مصرى (مقابل ٤٧,٣٨ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٤٣ ١٨٢ متر مربع تقريباً.

٤-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحى للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفي إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضي المخصصة لل استخدام الفندقي أو ٥ دولار امريكي بالنسبة لقطع الاراضي المخصصة للإسكان السياحى.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١ ٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٩٣ ٦٥٧ متر مربع.
- بلغت التكفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٧ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٤٥ ٨٣٢ ٠٨٩ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٤٠٩ ٠٢٥ ٢٥٦ ٤٠٩ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٢٥٣ ٠٢٨ ٧٣٤ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٨,٥٠ جنيه مصرى (مقابل ٥٢,٧٨ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٠٧ ٣٤٩ متر مربع تقريباً.

٤-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنّها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦.

- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً لقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢٤١٨١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٣١٤٥٠٧٤٠ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة وقد بلغ المسدد منها ٧٥٦٧٣٥٩٧ دولار أمريكي حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ٦٣٣٨٨٧١٠٠ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٢٤٩٠٩٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دائن شراء أراضى.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٧٥٠٢٤٧٨٥ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٧٤٩٨٩٦٠ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بمحض قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) وباللغة مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالالتزام من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقدم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يوضع وجارى متابعته وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بال موقف القانوني للشركة بإيضاح رقم (١-٣٤).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل البند عاليه فيما يلى:-

- ١-٤-٧ قيمة التكلفة المتکبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بابرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطورة) في ٢٨ إبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.
- ٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعائية لمشروع صوارى المبين عاليه.
- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهايآ بإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهدآ للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكفة المتکدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتاسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ - تخص الشركة التابعة - مشروع الشقق الفندقية (طوابا)

- يتمثل رصيد البند البالغ ٦٨٦٠٣٣٩٣ جنيه مصرى في قيمة المبالغ المنصرفة حتى الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ عن عقد الشراكة والتطوير المبرم بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى "الشركة التابعة" ، وشركة بالم هيلز طبقاً لبيان العائد الذى ينص على قيام شركة بالم هيلز بأعمال التسويق والمبيعات لمشروع الشقق الفاخرة بالمدينة القديمة على ان تتحمل شركة بالم هيلز بتكاليف العاملين القائمين عن اعمال التسويق والمبيعات مع التزامها ببيع الوحدات خلال عامين (قابلة للتجديد) مقابل حصولها على عمولة قدرها ٢٥٪ من إجمالى الأرباح وتحسب من ايراد المشروع بعد خصم تكاليف المشروع وتلتزم شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بتمويل عملية التطوير قبل البدء فى عملية البيع بمبلغ ١,٥ مليون دولار امريكي على ان ترد للشركة من حساب المشروع قبل اية مصروفات أخرى وتتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ المبينة عاليه فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>٣٤٦٨٠٨٩٨</u>	<u>٣٦١٤٢٩٨٤</u>	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوابا)
<u>٢٩٥٣٤٨٢٦</u>	<u>٢٩٥٣٤٨٢٦</u>	صافى أصول محولة فى ٢٠١٥/١/١ من الاستثمار العقارى للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع طوابا
<u>٤٦٧٩٤٤١</u>	<u>٤٦٧٩٤٤١</u>	نصيب وحدات مشروع طوابا من تكلفة الأرضي المقام عليها مبانى المشروع (يخصم) يضاف:
<u>(١٩٨٩٩٣٥)</u>	<u>(١٩٨٩٩٣٥)</u>	نصيب الشقق المسلمة من صافى التكفة المحولة حتى ٢٠١٧ مارس ٣١
<u>-</u>	<u>٢٣٦٠٧٧</u>	نصيب الشقق المرتدة من صافى التكفة المحولة حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ (ايضاح رقم ٢٣)
<u>٦٦٩٠٥٢٣٠</u>	<u>٦٨٦٠٣٣٩٣</u>	

المخزون

-٨-

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>٢٥٥٦٨٥٤</u>	<u>٢٦٨٤٦٣١</u>	<u>الشركة المصرية للمنتجعات السياحية</u> مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
<u>٥٧٦٧٣</u>	<u>٦٣٠٩٦</u>	<u>شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة)</u> مخزون الأطعمة
<u>٣٣٢٨٥٢</u>	<u>٢٩٢٢٦٤</u>	مخزون مشروبات
<u>٢٩٤٧٣٧٩</u>	<u>٣٠٣٩٩٩١</u>	

٩ - عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>
١٣١٣٠٣١٤٩٥	١٣٣٦٨١٠٩٥٢
٣٦٩٤٨٣١٠	٤٢٨٧٩٨٥٦
٥٩٥٥٨٦٢٦	٦١١٩٧٥٨٧
<u>١٤٠٩٥٣٨٤٣١</u>	<u>١٤٤٠٨٨٨٣٩٥</u>
(٩٢٨٦٥٧١٨)	(٩٣٨١٨٧٧٥)
(٦٨٠٠٣٩١٣)	(٦٨٢٧٠٩٥٩)
<u>١٢٤٨٦٦٨٨٠٠</u>	<u>١٢٧٨٧٩٨٦٦١</u>

أ- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

عملاء - أراضى

عملاء وأوراق قبض مشروع جمران

عملاء - خدمات وإدارة المنتجع

يخصم: الفوائد المؤجلة

يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء (*)

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

أوراق قبض - مشروع طوابا

يخصم: الفوائد المؤجلة

<u>٣٦٨٠٤٦٣٠</u>	<u>٥٧٠٦٥١٩١</u>
(٧٠٤٧٣٥)	(٥٩٥١٩٩)
<u>٣٦٠٩٩٨٩٥</u>	<u>٥٦٤٦٩٩٩٢</u>
<u>١٢٨٤٧٦٨٦٩٥</u>	<u>١٣٣٥٢٦٨٦٥٣</u>

لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض فى ٣١ مارس ٢٠١٧
كالتالى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>
<u>٥٠٩٣٤٢٤٤٦</u>	<u>٥٧٠٣٠٨٦٩٤</u>
<u>٧٧٥٤٢٦٢٦٩</u>	<u>٧٦٤٩٥٩٩٥٩</u>

عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة

عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة الام - المصرية للمنتجعات السياحية - والمجلة السداد مقابل أرصدمتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالي ٤٤,٨ مليون دولار أمريكي وبلغ حوالي ٩١ مليون جنيه مصرى والتى يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يمثل رصيد الانخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة أرصدة العملاء طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير انخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامه ، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

- وتتمثل حركة رصيد الانخفاض في قيمة العملاء خلال الفترة فيما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>	رصيد أول الفترة المكون خلال الفترة المستخدم خلال الفترة رصيد آخر الفترة
٦٨٠٠٣٩١٣	
٣٨٥٢١٤	
(١١٨١٦٨)	
<u>٦٨٢٧٠٩٥٩</u>	

١٠ - مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

يتمثل بند مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلى:

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٨٠٩١٥	٧٠١٦٠٧	عهد نقدية وسلف
١٦٥٤٢٣٤	٢٦٠٨٧٧٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٤٦٤٢٦	٥٤٦٤٢٦	تأمينات لدى الغير
-	٩٢٠٠٧٥	إيرادات مستحقة (**)
٣٨٠٠٠٣	٤٦٩٨٧٢٢	فوائد وعوائد مستحقة
٩٢٢٣٩٠٠	١٢٥٧١٦٨٠	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٦٥٣٩٦١	٦٥٧٧٩٠	مدينون متتنوعون
٥٨٨٥٤٠	٦١٣٨٤٤	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
١٤٥٢٨٣٩	١٤٥٢٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>١٨٥٠٠٨١٨</u>	<u>٣٣٠٥١٧٦١</u>	
<u>(٢٣٨٣٧٤٧)</u>	<u>(٢٣٨٣٧٤٧)</u>	<u>يخصم: الانخفاض في قيمة مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى</u>
<u>١٦١١٧٠٧١</u>	<u>٣٠٦٦٨٠١٤</u>	

(*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالإضافة للأموريات الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ . وقد بلغ قيمة ماتم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦٤ جنية مصرى . طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز ١) ليصبح الرصيد في ٢٠١٧/٣/٣١ بمبلغ ٢٠١٧/٣/٣١ ٤٥٢٨٣٩ جنية مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

(**) تتمثل في مبلغ ٢٨٧٦٤٨ جنية مصرى قيمة إيرادات خدمات المنتجع المستحقة في الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة الأم) وبمبلغ ٢٩١٢٤٢٧ جنية مصرى قيمة إيرادات مستحقة على مستأجرى المحلات التجارية بالشركة التابعة.

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٨٦٠١٣	٣٣٣٨٠٤	نقدية بالصندوق
٣٦٦٣٣٢٢١	٦١٥٨٦٠٤٥	بنوك - حسابات جارية - جنية مصرى
٢٥١٧٧٥٠	٣١٤٠٣٦	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٢١٠٥٤٥٦	١٧١٠٠٥٧	بنوك - حسابات جارية - يورو
٣٧٧٣٢٣	٢٢٤٣٢١	بنوك - حسابات جارية - جنية إسترليني
٣٧٤٣٣٣٢٠	٥٠٦٦٤٢٢٥	بنوك - ودائع - جنية مصرى - (أقل من ثلاثة شهور) (*)
٧٣٨٨٢٤٠	٧١٧٢٢٧٠	بنوك - ودائع - دولار (أقل من ثلاثة شهور)
٢١٢٢٧٨٩٣	٨٢٢٠٣٧٤	بنوك - ودائع - جنية مصرى - (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
<u>٦٦٥١٩٧</u>	<u>٩٩٤٩٧٨</u>	<u>شيكات تحت التحصيل (مشروع طوابا)</u>
<u>١٣١١٩٣٧٢٣</u>	<u>١٣٤٠٥٦٤٣٠</u>	

(*) يتمثل هذا الرصيد في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالي وذلك بفائدة تتراوح من ١١٪ إلى ١٤٪.

- ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

<u>٢٠١٦/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٣/٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>١١٣٦٠٦٩٧٣</u>	<u>١٣٤٥٦٤٣٠</u>	<u>١٣٤٥٦٤٣٠</u>
<u>(١٥٤١٢٨٤)</u>	<u>(٨٢٢٠٣٧٤)</u>	<u>(٨٢٢٠٣٧٤)</u>
<u>١١٢٠٦٥٦٨٩</u>	<u>١٢٥٨٣٦٠٥٦</u>	<u>١٢٥٨٣٦٠٥٦</u>

١٢ - ودائع بالبنوك - طولية الأجل

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>٤٦٧٣٣٧٥٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>
<u>٤٦٧٣٣٧٥٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>

نقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

النقدية بالبنوك والصندوق

يخص:

ودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور)

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - طولية الأجل الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>٤٦٧٣٣٧٥٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>
<u>٤٦٧٣٣٧٥٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>	<u>٤٤٤٦٧٥٠٠</u>

(*) يتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في قيمة المعادل لمبلغ ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وذلك بفائدة ٥٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ١٤٠١٨٠٠ مليون جنيه مصرى والمعادل لمبلغ ٧٧٢ ألف دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين منونج من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى - شركة تابعة - (بموجب كفالة تضامنية) وجارى إتخاذ إجراءات تجديده لفترة أخرى.

١٣ - مخصص المطالبات

يتمثل بند مخصص المطالبات الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المجمعة فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>١٢١٣٦٧٦٢</u>	<u>٢٨٣٧٤٣٥١</u>	<u>٢٨٣٧٤٣٥١</u>
<u>١٦٣١٤٣٦٢</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>(٧٦٧٧٣)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>٢٨٣٧٤٣٥١</u>	<u>٢٨٣٧٤٣٥١</u>	<u>٢٨٣٧٤٣٥١</u>

رصيد أول الفترة
تدعم خلال الفترة
المستخدم خلال الفترة

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٣١) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ ، وسيتم تسويية تلك الفروق الضريبية من قيمة الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية.

٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الإلتزامات المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٧ ٢٤٠ ٩٨٤	٣١ ٨٢٤ ٥٨٨	مقدمات حجز أراضى
٢ ٢٤٢ ٨٠٥	٢ ١٩٣ ٨٧٠	مقدمات حجز وحدات مشروع صوارى
١ ٤٠٧ ٩٦	٥٣٠ ٢٠٠	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٣٠٩ ١٤٤	٣٠٩ ١٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار - الشركة التابعة
٥٧ ٦٧٨ ٢٥٤	٨٧ ٤٢٠ ٥٥١	دفعات تعاقد وحجز شراء وحدات بمشروع طوايا - الشركة التابعة (*)
٩٨ ٨٧٨ ٢٨٣	١٢٢ ٢٧٧ ٨٥٣	

(*) يتمثل بند عملاء دفعات مقدمة في ٣١ مارس ٢٠١٧ في قيمة ما تم استلامه من نقدية وشيكات تحت التحصيل وشيكات مؤجلة (أوراق قبض) عن دفعات حجز وتعاقد وودائع صيانة واسطاط تحت الحساب لقيمة عقود مبرمة لوحدات مشروع طوايا هذا وقد بلغت قيمة تلك الدفعات المقدمة عن عدد ٣٦ عقد مبرم عن وحدات بالمشروع بمبلغ ٧٩ ٨٥٤ ٣٢١ جنيه مصرى بالإضافة إلى قيمة دفعات حجز لعدد ١١ وحدة بالمشروع بمبلغ ٤٧٦١ ٨١٤ ٤ جنية مصرى وتتضمن عدد ٣ وحدات مستلم عنها شيكات بكمال سعر بيع تلك الوحدات بمبلغ ٣ ٢٧٧ ٤٥٠ جنية مصرى وجاري ابرام عقود لهم وبالإضافة إلى دفعات عن ودائع الصيانة الوحدات بمبلغ ٢٨٠٣ ٩١٦ جنيه مصرى.

٥ - دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل بند دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الإلتزامات المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٥ ٤٣٧ ٣٦	٤٧ ٢٢٣ ٩٥٩	مقاولين وموردين
٢ ٣٠٠ ٦٨٣	٢ ٨٣٤ ٠٧٥	مقاولين ضمان أعمال
١ ٩٢٥ ١١٥	١ ٩٢٧ ٥١٦	مقاولين - تأمينات اجتماعية
٢٣ ٤٠٩ ٢٤٥	٢٦ ٠٤٨ ٢٥٥	المستحق لجهات حكومية
٨ ٣٧١ ٣٤٦	٦ ١٤٥ ٩٦٨	مصاروفات مستحقة
٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	تأمينات تعاقلات توزيع الكهرباء
٤ ٨٨٤ ٥٠٤	٥ ٢٩٠ ٨٦٠	تأمينات صيانة
٣ ٠٢٧ ٩٦١	٢ ٩٥٧ ٠٦٢	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٣٩٣ ٤٩٩	٥٠٥ ٦٣٧	دائع توزيعات
٣ ٠٧٤٢ ٩٨٢	٣٧ ٤٨٩ ٢٨٧	إيرادات مؤجلة (*)
١٠٨ ٧٢٧ ٥٠٠	١٠٣ ٤٥٥ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى (**)
١١ ٨٢٧ ٧٠١	١٠ ٨٤٢ ٤٣٤	دائنون متتنوعون
٢٤١ ٠٨٧ ٨٥٢	٢٤٤ ٨١٠ ٠٠٣	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة بمبلغ ٣٦ ٥٢٦ ٥١٧ جنيه مصرى قيمة ثمن البناء المحدد مقدماً من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هيكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المحدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٠٣ ٤٥٥ ٠٠٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المحددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٤-٣٤) الموقف القانوني.

١٦ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ مارس ٢٠١٧ بمبلغ ٢٠١٧٥٣١٣٥٠ جنية مصرى (١٢٩٤٨٣٣٧) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة فى أراضى المرافق الثلاث ، وجارى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقاً لأسس التحاسب المنقى عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧ - بنوك تسهيلات إئتمانية :-

يتمثل البند الظاهر بقائمة المركز المالى المجمع فى ٣١ مارس ٢٠١٧ فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	البنك العربي الأفريقي الدولى
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٣٣١٨٥٠٩	١٢٨٧٨١٣٦	
<u>١٣٣١٨٥٠٩</u>	<u>١٢٨٧٨١٣٦</u>	

يتمثل رصيد التسهيل الائتمانى فى ٣١ مارس ٢٠١٧ فى ما يعادل مبلغ ٧٠٩٥٣٩ دولار أمريكي فى تسهيل إئتمانى بحد جارى مدین بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي والممنوح للشركة التابعة من البنك العربي الأفريقي وبضمانته من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة الأم) لدى البنك حيث قامت الشركة الأم بريط وديعة بمبلغ ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي والتى تم تجميد مبلغ ٧٧٢ ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٢) من الوديعة من قبل البنك كضمانة للتسهيل الممنوح للشركة ويتم احتساب العائد بسعر ١٪٢٥ فوق السعر المطبق على الوديعة المبنية أعلاه والمجمدة لدى البنك وتسدد أو تخصم من حساب التسهيل شهرياً وتسد الدمغة النسبية بالمعادل بالجنيه المصرى وجارى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد التسهيل الإئتمانى .

١٨ - رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنية مصرى من توزيعات الأرباح التى قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التى اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ (٢٠٠٣) وبذلك أصبح المدد من قيمة السهم ٢٠ جنية مصرى .

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠٠٤/١١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٢١٠ مليون جنيه مصرى عن طريق تخفيض القيمة الأساسية للسهم من ١٠٠ جنيه مصرى إلى ٦٠ جنيه مصرى لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم فى بورصة الأوراق المالية . كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الأساسية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى .

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة فى ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة فى ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر مصرية بمقدار ٢٦٢٥٠٠٠ جنية مصرى يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ .

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم ليصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسمدة بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢٥٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصرى للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ إبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (اثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه مصرى) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان واثنان وستون مليون وخمسة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه مصرى بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٢٥,٠ جنيه مصرى لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل سهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٤/٢٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى ليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

١٩ - ايرادات النشاط تتمثل ايرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى

<u>من ٢٠١٦/١/١</u>	<u>من ٢٠١٧/١/١</u>	<u>حتى ٢٠١٦/٣/٣١</u>	<u>حتى ٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u>
ايرادات نشاط الشركة الام				
-	٣٩٤٣٤٩٤	صافي مبيعات أراضى فيلات مشروع جمران المرحلة الأولى	-	
-	١٠٢١٧٩١٨٢	صافي مبيعات أرض المرحلة الثانية	-	
يضاف:				
ايرادات نشاط الشركة التابعة				
٢٨٥٥٨	٢٥١٧٨٩٩	إيجارات المحلات	-	
١٠٨٩٦٩	١٣٨٧٦٢	ايرادات صيانة	-	
٤٢٥٥٠٣	٦١٨٢٢٠	ايرادات المطعم والشاطئ	-	
٣٢١٧٣	-	ايرادات نشاط أخرى	-	
٥٩٥٢٠٣	١٠٩٣٩٧٥٥٧			

٢٠ - مردودات مبيعات وحدات

<u>٢٠١٦/١/١</u> من <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> من <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٧٨٠٨٤٧</u> (<u>٧٨٠٨٤٧</u>)	<u>٧٨٠٨٤٧</u> (<u>٧٨٠٨٤٧</u>)
مردودات مبيعات وحدات - مشروع طوايا			

(*) تتمثل مردودات مبيعات وحدات - بمشروع طوايا المدرجة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ في قيمة استبدال أحد عمال الشركة التابعة الوحدة المباعة له والمسلمة بالمشروع خلال عام ٢٠١٦ وقام بالتعاقد على وحدة أخرى بذات المشروع وعلىه تم رد قيمة المبيعات وتكلفتها البالغة ٢٣٦ ٠٧٧ جنية مصرى إيضاح رقم (٢٣) وسيتم اثبات عملية البيع للوحدة الجديدة التي تم التعاقد عليها عند التسليم للعميل.

٢١ - إيرادات خدمات مؤداة

<u>٢٠١٦/١/١</u> من <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> من <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٨١٠١٨٨</u> <u>٤٠٠٤٩٨٢</u> <u>٣٩٢١٩٩</u> <u>٢٥٢٢٠</u> <u>٥٤٧٤٧٦٨</u>	<u>٢٣٦٤٧٢٣</u> <u>٤٢٠٨٠٧٥</u> <u>٣٤٩٢٧٨</u> <u>٣٢٨٣٧</u> <u>٢٧٩٢٧٥٧</u>
		<u>٩٧٤٧٦٨٠</u>	<u>١٢٧٠٧٣٥٧</u>

إيرادات خدمات توريد مياه
إيرادات خدمة توريد الكهرباء
إيرادات توريد مياه ري
إيرادات خدمات الاتصالات
إيرادات خدمات المتجمع (*)

(*) تتمثل إيرادات خدمات المتجمع المبينة عاليه في قيمة المستحق على عمال الشركة خلال الفترة باواع ٣,٩٥ جنية مصرى للเมตร المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمرى سهل حشيش فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذى بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات باواع ٢,٥ جنية مصرى للเมตร المربع بزيادة سنوية باواع ٥٪ سنويًا بدءاً من ٢٠١٣/١/١ وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العمالء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦.

بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العمالء بدءاً من يناير ٢٠١٧ باواع ٣,٩٥ جنية مصرى للเมตร المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم .

٢٢ - تكاليف النشاط

تتمثل تكلفة النشاط الظاهره بقائمه الدخل المجمعة فيما يلى:

<u>٢٠١٦/١/١</u> من <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> من <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> حتى <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٥١٤٧٢</u> <u>٨٦٥٠٤٥١</u> <u>٣٣١٥٣٤٧</u>	<u>١٢٢١٧٢٧٠</u>
تكلفه نشاط الشركة الام			

تكلفة مبيعات أراضي فيلات مشروع جران - المرحلة الأولى
تكلفة مبيعات الأراضي - المرحلة الثانية
عمولة هيئة التنمية السياحية

<u>٢١٧٨٣٩٥</u>	<u>١٣٩٣٣٨٠</u>
<u>٢١٧٨٣٩٥</u>	<u>١٣٦١٠٦٥٠</u>

إضاف:
تكلفه نشاط الشركة التابعة
تكلفه نشاط - الشركة التابعة (*)

(*) تتمثل تكاليف الشاطئ للشركة التابعة المبين عاليه في مصروفات المطعم والشاطئ ومصروفات التشغيل الخاصة بالوحدات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمطبع سهل حشيش بالغردقة ، وفيما يلي بيان تلك التكاليف عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧:-

<u>٢٠١٦/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	
٧٤٧ ٨٣٨	٦٦٨ ٨٢٢	تكلفة المطعم والشاطئ
٣٧٧ ٨٧١	٢٣٧ ٢٨٥	تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة
٩١٨ ٢٣٥	٣٨٦ ٠٧١	أهلاكات التشغيل والاستثمار العقاري
٦٤ ٧٤٥	٥٣ ٢٦١	أجور ومرتبات وما في حكمها
٦٩ ٧٠٦	٤٧ ٩٤٠	أخرى
٢ ١٧٨ ٣٩٥	١ ٣٩٣ ٣٨٠	

٢٣ - تكلفة مردودات المبيعات وحدات

<u>٢٠١٦/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	
-	٢٣٦ ٠٧٧	تكلفة مردودات مبيعات وحدات - مشروع طوابا
-	٢٣٦ ٠٧٧	إيضاح رقم (٢٠)

٤ - تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

<u>٢٠١٦/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٦/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> <u>من</u> <u>٢٠١٧/٣/٣١</u> <u>حتى</u> <u>جنيه مصرى</u>	
٥ ١٥٨ ٢١٠	٦٤٠ ١ ٦٣٥	تكاليف كهرباء
٧٢٤ ٧٥٦	١ ٠٢٦ ٠٢٤	تكاليف مياه
١٨٩ ٠٠٠	٢٠٣ ٨٦٢	تكاليف مياه رى
٤ ٩٢١ ٧٤٥	٤ ٨٩٤ ٢٢١	إهلاك أصول التشغيل
٢ ٣٩٩ ٨٧٩	٣ ٢٥٦ ٦٠٢	أجور ومرتبات وما في حكمها
٢ ٩٨٨ ٥٠٠	٣ ٤٩١ ٧٧٩	تعاقيدات عمالة مؤقتة
٤٧٩ ٨٥٧	٦٨٧ ٣٥٤	مصروفات نظافة
١ ٥١٨ ٩٣٢	١ ١٩٦ ٧٥٢	مصروفات أخرى
١٨ ٣٨٠ ٨٧٩	٢١ ١٥٨ ٢٢٩	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١١٥٢٠٥٩	١٢٦١٣٨٧٩	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ورى واتصالات
٦٨٦٠٣٧٠	٨٥٤٤٣٥٠	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
١٨٣٨٠٨٧٩	٢١١٥٨٢٢٩	

٤٥- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	٢٠٠	أرباح رأسمالية
٢٠١٦٢	-	مد مراقب لأراضي العملاء
١٦٣٣٥٢	-	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
٤٢٣٨٣٢	٤٧٧٨١٢	تأجير أراضي لأبراج الاتصالات
٤٥٠٠٠	-	تأجير الرصيف البحري
٤١٣٧٦١	٤٥٢١٤٩	تأجير شاطئ
١٧٤٨١	٣٥٩٤٤	متنوعة
١٠٨٣٥٨٨	٩٦٦١٠٥	

٤٦- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٦٥٥٠٧٧	٨٣٩٢٤٣	أجور ومرتبات
٢٥٨٣٦٨٧	١٤٦٨٢٨٦	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
٥٦٨٦٨٥	٢٩٩٥٩٠٥	عمولات بيع أراضي
٤١٧٢	٢٣٧٢	أخرى
٣٨١١٦٢١	٥٣٠٥٨٠٦	

٢٧ - مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	
٣١٦٩٤٩٤	٤٣٩٥١٨٢	أجور ومرتبات وبدلات وما فى حكمها (*)
٢٨١٤٥٠	٤٣٦٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٧٢٥٣٤٧	-	تعويضات إنهاء خدمة
-	٤٥٠	تبرعات
٦٧٠٦٦٨	١٠٤٥٢١٤	مصروفات استشارات مالية وإدارية واعتباب مراجعة
١١٢٩٧٧٠	١٩٧٠٣٢١	مصروفات أتعاب قانونية
٢٥٢٨٥٣	٢٣٨٢٨٦	أهلak أصول إدارية
٢٠٨٣٦	٤٢٠٢٠	مصروفات بنكية
٥٠٥٥٨٠	٥٢١٧٤٥	إيجارات
١١٦٨٥٧	٢٥٢٥٤٢	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٢٤٧٣٦٣	١٨٣٤٩٦	مصروفات سفر وانتقال
-	١٨٩٢٢٠	ضرائب عقارية
-	١٤٧٢٧٨	اشتراكات
٥٤٧٣٨٧	١١٢٠٩٥٢	أخرى
<u>٧٦٦٧٦٠٥</u>	<u>١٠٥٤٢٩٥٦</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠ % من راتب السيد العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحويل نسبة ٥٠ % الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكفة مباشرة على المشروعات.

٢٨ - (التكاليف) الإيرادات تمويلية (بالصافي)

تتمثل(التكاليف) الإيرادات التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	
-	(٢٠٠٧٦٤)	أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
٢٢٩٧١٩٤٣	(٤٥١٠٩٩٩)	فروق ترجمة عملات أجنبية - (المدينة) الدائنة
٢٣٤٤٣٦٦	٣٦٩١٢٢٣	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
<u>٢٥٣١٦٣٩</u>	<u>(١٠٢٠٥٤٠)</u>	

٢٩ - مصروف ضريبة الدخل

١-٢٩ يتمثل مصروف ضريبة الدخل المدرج بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ <u>جنيه مصرى</u>	الضريبة الحالية
(٩٠٤٦٢٥٤)	(١٩٢٦٤٢٦٨)	
<u>(٩٠٤٦٢٥٤)</u>	<u>(١٩٢٦٤٢٦٨)</u>	

- ٤-٢٩ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

<u>٢٠١٦/١/١</u> <u>٢٠١٦/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٧/١/١</u> <u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u> <u>٦٥٤٠٥٩</u>	<u>جنيه مصرى</u> <u>٧١٤٣٦٨٨</u>	<u>٦٥٤٠٥٩</u>	<u>٧١٤٣٦٨٨</u>	الضريبة المؤجلة - منفعة
-------------------------------------	-------------------------------------	-----------------------------------	------------------------------------	---------------	----------------	-------------------------

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو إلتزامات فيما يلى:-

الأصول الثابتة	٢٠١٧/١/١	أصل التزام	٢٠١٧/٣/٣١	حركة الفترة	أصل التزام	٢٠١٧/٣/٣١
فروق ترجمة عملات أجنبية المخصصات الإجمالي الرصيد	-	٨٦٧٦٥٤٣٦	٦٧١٦٦٩١	-	٦٠٠٨٤	١٢٧٦٩٤٠٥
	-	٩٥٢٩٥١٩٧	٧١٤٣٦٨٨	-	١٢٧٠٩٣٢١	١٢٧٦٩٤٠٥
	-	١٢٧٠٩٣٢١	٧١٤٣٦٨٨	-	٩٥٢٩٥١٩٧	١٢٧٦٩٤٠٥
	-	٨٢٥٨٥٨٧٦	٧١٤٣٦٨٨	-	٨٠٠٤٨٧٤٥	(٨١٦٢٨٤٨)
	-	٨٠٠٤٨٧٤٥	-	-	٩٤٦٩٥	٩٤٦٩٥
	-	١٢٧٠٩٣٢١	٦٠٠٨٤	-	٦٤٢٢٨٧٦٥	٦٤٢٢٨٧٦٥
	-	٨٢٥٨٥٨٧٦	٧١٤٣٦٨٨	-	١٦٨٣٦٠٦٣	١٦٨٣٦٠٦٣
	-	٨٢٥٨٥٨٧٦	٧١٤٣٦٨٨	-	٩٠٥٦١٧٣٣	٩٠٥٦١٧٣٣

٣-٢٩ الضريبة المؤجلة غير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية:

<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u>	-	-	-	-	-
٩٤٦٩٥	٦٤٢٢٨٧٦٥	١٦٨٣٦٠٦٣	٩٠٥٦١٧٣٣	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-

- مخصصات واضمحلال في العملاء والمديونون

- صافي خسائر فروق ترجمة عملات أجنبية - الشركة التابعة

- خسائر ضريبية مرحلة - الشركة التابعة

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كافياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٣- الحقوق غير المسيطرة / الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٧ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

<u>٢٠١٧/٣/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u>	-	-	-	-	-
(٢٣٤٣٢٧٢١)	٥٣٥٩١٢٩	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-						

٣١ - الموقف الضريبي

١-٣١ الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية وفقاً لما تم عرضه بالقواعد المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية.

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة باعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤ لسنة ٤٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لاحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلى أهم التعديلات الواردة بالقرار:

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عاشرين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

- تم تقييم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بثبات فروق مسددة بالإضافة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٦٤٠٨٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتبيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦-٣٦) سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠٤٧٣ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.
- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجاري تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إسلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجاري إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لجسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

- قامت المأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وجاري التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦

- تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٥٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مربيات) بفرق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعتبرت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهرياً وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وجاري التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة في الميعاد القانوني ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٦٢٩ ٠٨٦ جنيهًا مصرىً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ في الميعاد القانوني، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

ضريبة الدمنة

- تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٦/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.
- قامت مصلحة ضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (جزء أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٣٦٥٢ ٢٣٢ جنيه مصرى.

٢-٣١ الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقواعد المالية في ٢٠١٧/٣/٣١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولاته التتنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم الفحص لتلك السنوات وبلغت فروق الفحص بمبلغ ٤٤١ ٥٤٣ جنيه مصرى وقد تم الانتهاء من سداد الضريبة المستحقة على الشركة مع الأخذ في الاعتبار أن هناك خطأ مادي في نتيجة الفحص يتمثل في عدم ترجيل خسائر عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٤٣ ٦٩٢ جنيه مصرى تم تصحيحه ومناقشة اللجنة الداخلية بـمأمورية ضرائب القصر وأسفر عن رصيد دائن للشركة بمبلغ ٩٠٩ ١٩٢ جنيه مصرى.

٢٠٠٩

تم فحص عام ٢٠٠٩ وبلغت الفروق الضريبية المطالب بها ٦٨٦ ٣٠٢ جنيه مصرى وجارى عمل لجنة داخلية بـالمأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ١٤٤ ٥٩٠ جنيه مصرى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن في المواعيد القانونية.

تم فحص ٢٠١٢-٢٠١١ واسفرت عن خسائر ٦٣١ ٦٦٣ ٢٦٢ جنيه مصرى ، ٤٠٠ جنيه مصرى على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية.

السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤

ورد نموذج (٣٢) بطلب فحص تلك السنوات وجارى تجهيز مستندات الفحص.

السنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٩ وتم سداد الفروق الناتجة عن أعمال الفحص.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ٢٧٤ ١٣٢ جنيه مصرى.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦

يتم تكوين الضرائب على المرتبات المسددة للعاملين ، وجارى فحص عام ٢٠١٢.

الدمغة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام ، وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ ضد دمغة بفارق قدرها ١٧٣ ٢٥٠ جنيه مصرى وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال ابريل ٢٠١٥.

ضريبة المبيعات

تم فحص الشركة عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٢ وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ٧٦ ٧٧٣ جنيه مصرى وتم سداد اجمالي الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦

الضريبة العقارية

صدر قرار لجنة الطعن وتم مطالبة الشركة بمبلغ ٢ ٦٧٣ ٦٣٦ جنيه مصرى كضريبة مستحقة عن الوحدات المملوكة للشركة وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم سداد مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى حتى نهاية مارس ٢٠١٧ من تحت حساب تلك المديونية وتم ربط مبلغ ٧٥٦ ٨٨٠ جنيه مصرى كضريبة عقارية مستحقة للصلحة عن عام ٢٠١٧ .

ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية. وجارى فحص السنوات الضريبية حتى عام ٢٠١٤ بتأمورية ضرائب الغرفة.

٣-٣١ الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذى يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٣٢ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة داينو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٣٢ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية إلتزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بارادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

٢-٣٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٣١٨ ٩٥٦ ٣٨٨ جنية مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

<u> العملات الأجنبية</u>	<u>فائلن</u>
الدولار الأمريكي	١٤ ٣٨٩ ٣٨٤
يورو أوروبي	٨٩ ٧٠١
جنيه استرليني	١٥ ٨٣٣

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣-٣٢ خطر الانتمان

يتمثل خطر الانتمان في الانتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد إلتزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكمال قيمة الأرضى.

٣-٣٣ الاحتياطي القانونى

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانونى لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس المال الشركة.

٤ - الموقف القانوني

وفيما يلى بيان بالموقف القانونى للشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة):-

- 1- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بخطار الشركة بسحب موافقها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبنك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطلبت التدخل هجوميا بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استنادا للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ كما قامت الشركة بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٠١٣ يوليو ٢٢ في محاولة أخرى للدعوى عن قرارها بسحب الأرض ، وبجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبنك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبنك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طوبت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المروفة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وأخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتداخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامي عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالذكريات ، كما حضر محامي عن شركة بيراميزا المتداخلة في الدعوى وقدم مذكرة بدفعها وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم الذكريات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أي جلسة أمام المحكمة كما أنه لم يرد إلى الشركة أي إخطار من المحكمة بایداع التقرير حتى تاريخ شهادة المستشار القانوني ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني في ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قالت الشركة بتفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، وفي ضوء ما سبق فإن المستشار القانوني للشركة أورد بشهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرحلة الكسب بنسبة تفوق ٥٠٪.

- 2- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفي مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفي هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقا وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقيا لحين الفصل في دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة . وفي جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلا للتعقب على تقرير هيئة مفوضى الدولة . وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقب . وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ . وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية في القضية وبعد قول الدعوى الأصلية مقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة وبالمتابعة تبين عدم تقدير طعن حتى تاريخ شهادة محامي الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وبتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تفيد عدم الطعن بما يفيد أن الحكم أصبح باتاً غير قابل للطعن عليه بأى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليه أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة في ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانوني أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حاليا بما سيتنهى إليه الحكم النهائي في القضية .

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجعات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمورخ في ٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا، والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقاً لحين الفصل في دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة واحتياطياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة المرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٨ نوفمبر ٢٠١٦ ثم تم التأجيل لجلسة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢١ فبراير ٢٠١٧ لتقديم المستندات المطلوبة من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية وبهذه الجلسة لم تقدم الهيئة المستندات المطلوبة ولم يحضر محامي عن شركة بيراميزا فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٣ مايو ٢٠١٧ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني في ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانوني. هذا وقد تم إبرام إتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦ بمقتضاهما تم الإنفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، وبجلسة ٢٦ إبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرف الدعوى والإلتزامات كلاً منها تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال في تنفيذ تلك الإلتزامات والطرف المتسبب في ذلك الإخلال، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى موجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء في غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للإطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٢٠١٥ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفي هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد واحتياطياً - ندب لجنة خبراء ثلاثة لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزامتها، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبن تلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة ليذنب بدوره لجنة ثلاثة من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى موجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقدير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ للتقرير وتم اخطارنا بان اللجنة قد حدثت اول جلسة لنظر الموضوع في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ ونظرًا لعدم حضور ممثل عن شركة عبر المتوسط فقد تم التأجيل إلى جلسة ٣٠ يناير ٢٠١٧ للإعلان وتقديم المستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ثم لجلسة ٢٧ مارس ٢٠١٧ لاستكمال المناقشة ثم بجلسة ٢٧ إبريل ٢٠١٧ تم إنهاء مأمورية الخبراء وجارى إعداد تقرير ، ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقريره في هذا الشأن سلامة موقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرحلة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية.

٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيددين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذى قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذى أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبة برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة طلبان تشكيلاً هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقًا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة . وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بذلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة . وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم محكمة أول درجة والذى يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقاً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بالغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ لنظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة فى ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن وقد قامت الشركة الوطنية بتعجيل الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية لجلسة ٢٠١٧/١٣ وبهذه الجلسة حضرنا وطلبنا أجلاً للمستندات كما حضر محامي عن الشركة الوطنية وطلب حجز الدعوى للحكم لذلك فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠١٧/٢/٢٨ وبهذه الجلسة قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية بحالتها ورفض الدعوى الفرعية بحالتها وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وبجلسة ٢٠١٧/٤/١٨ تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٢٤ مايو ٢٠١٧ للحكم . وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة القديرية للمحكمة.

٣٥- الالتزامات المتحملة

إنفقت الشركة التابعة مع شركة بالم هيلز على تأجيل إستحقاقها لـ ٢٥٪ من مجمل ربح مشروع طوابير إلى نهاية أعمال التطوير والإنشاءات المرتبطة بوحدات المشروع حتى يتسع حساب مجمل ربح المشروع بدرجة تقة يعتمد عليها والتى يصعب فى الوقت الحالى الوصول إليها وجارى إتخاذ إجراءات طرح تنفيذ أعمال المشروع للمقاولين.